أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية

إعداد الباحثة

سحر سعد أحمد أحمد الهايشة

Saharelhaysha98@gmail.com

إشــراف

أ.د/ عصام عبد المنعم إسماعيل
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة – جامعة المنصورة
d.esamabdelmonhem@gmail.com

أ.م.د/ حامد نبيل حامد سليمان
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة – جامعة المنصورة
profhamed_2007@mans.edu.eg

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك التجارية، بالتطبيق على عينة مكونة من (١١) بنك من البنــوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، خلال الفترة من عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢٢، بإجمالي مشاهدات قدرها ٥٥ مشاهدة. واستخدمت الباحثة مؤشر Roy z-score لقياس الاستقرار المالي، كما استخدمت أسلوب تحليل المحتوى لإعداد مؤشر الإفصاح عن مخاطر السيولة.

وتشير نتائج البحث الى أن رفع مستويات الإفصاح عن مخاطر السيولة تؤثر جزئياً على الاستقرار المالي. أي قبول الفرض البديل للبحث جزئياً ورفض الفرض العدم أي يوجد تأثير طردي معنوي للإفصاح عن مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك المدرجة بعينة البحث.

Abstract:

This research aims to identify the effect of disclosing liquidity risks on the financial stability of commercial banks, by applying it to a sample of (11) commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange, during the period from 2018 to 2022, with a total of 55 views. The researcher used the Roy z-score index to measure

financial stability, and also used the content analysis method prepare the liquidity risk disclosure index. The research results indicate that raising levels of disclosure of liquidity risks partly affects financial stability. That is, the alternative hypothesis of the research is partially accepted and the null hypothesis is rejected, that is, there is a significant positive effect of the disclosure of liquidity risks on the financial stability of the banks included in the research sample.

١/ ١ مقدمة ومشكلة البحث

يُعد قطاع البنوك من أهم القطاعات التي يستند عليها الاقتصاد في أي دولة من الدول، والذي يمثل حلقه من حلقات تطور النظام المالي للدولة، وتُعد البنوك التجارية الركيزة الأساسية للاقتصاد القومي، كما تلعب دوراً أساسياً في التقدم الاقتصادي للمجتمعات فهي من أهم وسائل تجميع الأموال وتوزيعها من خلال قيامها بدور الوسيط بين المودعين والمقترضين. تتمثل مشكلة البحث في مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك التجارية في ظل التطورات التي يشهدها عصرنا الحديث في المجال البنكي، فأصبحت قدرة البنوك التجارية علي إدارة المخاطر بشكل وقائي أمراً حاسما في مواكبه التنافس وتعزيز القوة المالية لها وتحقيق استقرار النظام المصرفي ومحدداته المتمثلة في المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي – التضخم - سعر الصرف - سعر الفائدة) المتغيرات القطاعية (حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص - تنافسية القطاع المصرفي) المتغيرات علي مستوي البنك (حجم البنك - العائد علي الأصول - نسبة القروض الي الودائع - نسبة الدين الي حقوق الملكية). (Diaconu & Oanea, 2015) ، (Pham et al., 2021)

وحيث أن الإفصاح عن مخاطر السيولة في التقارير المالية من أهم وسائل الحصول على المعلومات المتعلقة بحجم مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك، والافصاح بشكل سليم يساعد متخذي القرار في تقييم أداء البنك ومركزه المالي ونتائج أعماله وبالتالي يؤدي إلى قرارات أفضل وتقليل حدوث الأزمات المالية.

هنا جاءت أول الخطوات الجادة للتعاون الدولي في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، حيث تشكلت هيئة دولية تهتم بأنظمة البنوك التجارية والرقابة عليها وتبحث عن مدي انسجام الأنظمة

المصرفية وعرفت هذه الهيئة بلجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية وزادت الحاجة لأن تبحث المنظمات الدولية عن نقاط الضعف في سياستها والعمل على مساعدة البنوك التجارية علي تحسين نوعية ممارساتها ورفع كفاءة أدائها وأصبحت عملية إقرار معايير موحدة تلتزم بها كافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي علي المستوي الدولي أو المحلي. وبناء عليه تكمن مشكلة البحث في التساؤل التالي:

- هل يؤثر الإفصاح عن مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك التجارية؟

٢/١ أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في معرفة أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك التجارية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية تجريها الباحثة. ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١) بيان أهمية الإفصاح عن مخاطر السيولة وتحديد متطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك لتوفير المعلومات اللازمة لمستخدمي التقارير المالية للبنوك.
٢) صياغة مؤشر لقياس الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية.
٣) قياس أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة على الاستقرار المالي في البنوك التجارية.

٣/١ أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الاسهامات العلمية والعملية التي سوف يضيفها البحث والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

- **الأهمية العلمية**

تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها تهتم بالتطبيق على قطاع البنوك التجارية نتيجة لأهمية هذا القطاع في

النشاط الاقتصادي وزيادة أعداد المستثمرين والمقرضين ومن ثم، الحاجة إلى تحسين الإفصاح عن مخاطر السيولة ومعرفة أثرها على الاستقرار المالي للبنوك التجارية في البيئة المصرية ويعد هذا اضافه علمية جديده.

- **الأهمية العملية**

تأتي الأهمية العملية للبحث من احتياج نتائج الدراسة من قبل مديري المخاطر في البنوك، وتزايد اهتمام مستخدمي القوائم المالية للبنوك بمدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، مما يتطلب ذلك الإفصاح المناسب عن كفاية رأس المال بالنسبة للبنك، مما يتطلب والإفصاح الكافي والمناسب عن مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك. كما تحتاج الهيئات التنظيمية والجهات الرقابية والإشرافية والبنك المركزي المصري إلى معلومات دقيقة بشـأن متابعة ورقابة البنوك للتعرف على طبيعة وحجم مخاطر السيولة التي تواجه البنوك وطرق الإفصاح عنها للحفاظ على الاستقرار المالي.

٤/١ فروض البحث

في ضوء مشكلة البحث يمكن بلورة الفرض الرئيسي للبحث والذي يأخذ الصيغة التالية في صورته البديلة.

- ❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوي الإفصاح عن مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك التجارية.

٥/١ حدود البحث

اقتصر البحث الحالي في جانبه التطبيقي علي البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية وعددها ١١ بنك، وذلك عن الفترة الزمنية من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٢.

٧/١ الإطار النظري للإفصاح عن مخاطر السيولة

١/٧/١ مخاطر السيولة (Liquidity Risks)

نظرًا لأن البنوك هي المسؤولة بشكل أساسي عن توفير السيولة في النظام المالي، وتنشأ مخاطر السيولة عندما يصبح البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته. وفقًا لـ Drehmann & Nikolaou (2009) يصبح البنك بمرور الوقت غير قادر على تسوية التزاماته، لذلك من الضروري للبنوك أن تدير بشكل فعال مخاطر السيولة من أجل البقاء على المدى الطويل.

تعرف السيولة بأنها قدرة الوسيط المالي أو البنك على الاحتفاظ برصيد معين طوال الوقت من خلال إدارة التدفقات الداخلة والخارجة بكفاءة (Vento & Pasquale, 2009).

كما عرفها Ahamed (2021) بأنها قدرة البنك على تداول كميات كبيرة من النقد بسرعة وتكلفة منخفضة وبدون إحداث تغيير في مستوى السعر.

أشار (البنك المركزي المصري، ٢٠١١) الى أن مخاطر السيولة يمكن أن تنشأ من مصادر مختلفة، حيث قد تنشأ تلك المخاطر اما من جانب الالتزامات أو من جانب الأصول أو من البنود خارج الميزانية، أو مزيج بينهم، وفى ضوء ذلك تتمثل أهم الاسباب التي يمكن أن تؤدي لحدوث مخاطر السيولة في الاتي:

- قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب الالتزامات على سبيل المثال عندما يقوم المودعين بسحب إيداعاتهم فوراً وبشكل مفاجئ مما يتطلب من البنك توفير أموال إضافية من خلال الاقتراض من الغير أو بيع بعض الأصول المقابلة عمليات السحب المفاجئ.
- قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب الأصول على سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول لمقابلة

التدفقات النقدية الخارجة.

- قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب البنود خارج الميزانية على سبيل المثال عندما يتم السحب بصورة أكبر عن المقدر من الحدود الائتمانية السابق الموافقة عليها من قبل البنك مما يتطلب أن يقترض البنك أموال إضافية.

٣/٣/٧/١ أهمية الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية

يتضح أن الإفصاح عن المخاطر البنكية يعتبر أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للبنوك نظراً لما تتميز به البنوك من ارتفاع نسبة المخاطر وحاجة مستخدمي التقارير المالية بالبنوك إلى معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة ومعلومات تتعلق بدرجة السيولة وذلك لمساعدتهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي بالإضافة إلى مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية، والحاجة إلى معلومات تساعدهم على فهم السمات الخاصة بطبيعة أنشطة البنوك، والمخاطر المرتبطة بالبنك (عز الدين، ٢٠١٧).

كما أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أهمية الإفصاح عن المخاطر بشكل عام ومخاطر السيولة بشكل خاص، نظراً لحاجة مستخدمي التقارير والقوائم المالية إلي معلومات ملائمة وموثوق بها عن مخاطر السيولة لمساعدتهم في فهم طبيعة مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك والأساليب التي تستخدمها لتحديد وقياس ومراقبة وإدارة تلك المخاطر. (Basel, 2010).

٤/٧/١ متطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة (Liquidity Risk) وفقاً لمقررات لجنة بازل III.

طالبت لجنة بازل بتطبيق القوانين وتفعيل التشريعات لإلزام البنوك بالتعامل مع عملائهم بشفافية والإفصاح عن كل المعلومات التي من شأنها أن تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث يجب على البنوك نشر معلومات ذات مصداقية وبشكل منتظم حول المخاطر المحتملة والإجراءات المتخذة لمواجهة المخاطر، وتوفير تلك المعلومات ونشرها بشكل يسهل الحصول عليها (عز الدين، ٢٠١٧).

أقرت اتفاقية بازل III لتحسين قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المتكررة على المستوى المالي والاقتصادي من خلال رفع نسب رأس المال، وزيادة الاحتياطيات لرفع كفاءتها لمواجهة الأزمات، ووضع معايير جديدة للسيولة، لتساعد البنوك على مواجهة المعاملات ذات معدلات المخاطر المرتفعة مما يؤدى إلى تدعيم قدرة المؤسسات المالية على مواجهة المخاطر المحتملة التي تواجهها و تشديد الرقابة عليها، وزيادة التركيز على عملية إدارة المخاطر داخل البنوك وتحسين أساليبها وتعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية وتوفير معلومات كافية وشاملة في الوقت المناسب لمستخدمي القوائم المالية لتقوية الثقة في البنوك. (Basel,2019)

- **الإفصاح النوعي**

يجب على البنوك وصف:

- حوكمة إدارة مخاطر السيولة، بما في ذلك: القدرة على تحمل المخاطر. وهيكل ومسؤوليات إدارة مخاطر السيولة وتقارير السيولة الداخلية استراتيجيات مخاطر السيولة، والسياسات والممارسات بين قطاعات الأعمال ومع مجلس الإدارة. تمويل الاستراتيجية، بما في ذلك السياسات بشأن التنويع في مصادر ومغزى التمويل، وعما إذا كانت

استراتيجية التمويل مركزية أو لامركزية.

- أساليب التخفيف من مخاطر السيولة.
- شرح لكيفية استخدام اختبار التحمل.
- مخطط تفصيلي لخطط التمويل الطارئ للبنك.

- **الإفصاح الكمي**

يجب على البنك تحديد:

- الأدوات المخصصة للقياس أو المقاييس التي تقوم بتقدير هيكل الميزانية العمومية للبنك أو التدفقات النقدية للمشروع، ووضع السيولة في المستقبل، مع مراعاة المخاطر خارج الميزانية العمومية التي تعتبر خاصة لكل لبنك.
- حدود التركيز على الضمانات ومصادر التمويل كل من المنتجات والأطراف المقابلة).
- تحديد مخاطر السيولة، واحتياجات التمويل على مستوى الوحدات القانونية والفروع الخارجية والشركات التابعة مع مراعاة القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية على إمكانية تحويل السيولة.
- البنود في الميزانية العمومية وخارجها التي يتم تقسيمها إلى ما هو مستحق وما يترتب عليه فجوات سيولة. (Basel ,2016)، (Basel,2019).

كما أكدت الاتفاقية على ضرورة ان تشرح البنوك مواد الخلاف بين الإفصاح المحاسبي والإفصاح وفقاً لمتطلبات الجهات الإشرافية.

٨/١ الإطار النظري للاستقرار المالي للبنوك التجارية

٢/٨/١ مفهوم الاستقرار المالي في البنوك التجارية:

قدم الفكر المالي والاقتصادي عدداً من المفاهيم للاستقرار المالي للقطاع البنكي والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

حيث عرف محمد والياس (٢٠٢٠) الاستقرار المالي للقطاع البنكي بأنه "الحالة التي يكون فيها النظام البنكي قادر على تخصيص موارده بكفاءة بين الانشطة وادارة وتحديد المخاطر ويمتص الصدمات". ويضيف Abaidoo et al (2021) بأن الاستقرار المالي البنكي يشير إلى حالة من الظروف التشغيلية للمؤسسات المالية (البنوك) مع الحد الأدنى نسبيًا من عدم القدرة على التنبؤ وانخفاض مستوى التعرض للصدمات.

وعلى نحو مختلف يري Al Salamat & Al-Kharouf (2021) بأن الاستقرار المالي لا ينبغي أن يقتصر على النظر فقط في الاضطرابات المحتملة، ولكن أيضًا إلى درجة استيعاب النظام المالي. ويكون النظام المالي مستقراً إذا توفرت فيه القدرة على امتصاص الصدمات وتبديد الاختلالات المالية التي تنشأ داخلياً أو نتيجة لأحداث سلبية وغير متوقعة.

وفى ضوء ما سبق تستخلص الباحثة عدم الاتفاق على تعريف محدد يحظى بقبول عام لمفهوم الاستقرار، فهناك وجهات نظر تربط الاستقرار المالي البنكي بالاستقرار المالي للنظام المالي ككل، وهناك وجهات نظر تري بانه حالة معاكسة لعدم الاستقرار المالي ومدي تجنب القطاع المصرفي مرحلة التعثر. **وتُعرف الباحثة الاستقرار المالي في البنوك التجارية** بأنه امتلاك القطاع البنكي القدرة على التصدي

للأزمات وتحمل الصدمات والاختلالات المالية مع الاستمرار في أداء وظائفه بكفاءة، ومع الحد من المخاطر التي تواجهه كوسيط مالي، فيستقر في تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة.

٤/٨/١ أهمية الاستقرار المالي

تنبع أهمية تحقيق الاستقرار المالي من خلال تأثيره على تحقيق النمو الاقتصادي، حيث ان عدم توافر الاستقرار المالي يكون له انعكاسات سلبية على اقتصاديات أي دولة وعلى وجه التحديد حدوث انكماش اقتصادي وامكانية التعرض للازمات، كما تنبع أهمية الاستقرار المالي من أن عدم تحقيقه يساهم في التهديد بسقوط العديد من الكيانات الكبيرة وافلاسها مثل ما حدث في الازمة المالية عام ٢٠٠٨ والتي أدت إلى شطب العديد من المصارف الكبرى في العالم، كما يساهم الاستقرار المالي في الحد من الاضطرابات التي تتعرض لها الاسوق المالية مقارنة بعدم تحقيقه، والمساهمة في حل العديد من المشكلات الاقتصادية مثل مشكلة البطالة، حيث ان توافر الاستقرار المالي له تأثير كبير على سوق العمل وتوفير مزيد من فرص العمل مقارنة بعدم وجوده بل وعلى العكس فان عدم الاستقرار المالي يساهم في تفاقم مشكلة البطالة. سليمان (٢٠٢٠)

٥/٨/١ محددات الاستقرار المالي للبنوك التجارية

البنوك التجاري تمثل الوحدة الأساسية للقطاع المالي والبنكي، وعنصراً أساسياً لتحقيق الاستقرار المالي للقطاع ككل. لذا هناك اهتمام للتعرف على العوامل التي تؤثر على استقرار البنك، والتي يمكن أن تكون كإنذار مبكر للتحذير من وقوع الأزمات المالية في المستقبل.

ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى ثلاث متغيرات: اقتصادية كلية، ومتغيرات قطاعية، ومتغيرات بنكية، وسيتم عرض أهم تلك الأنواع من المتغيرات والعلاقة بينها وبين استقرار البنك (قندوز وآخرون، ٢٠٢٢)، (سليمان، ٢٠٢٠)، (Pham, et al., 2021) كما موضح بالشكل التالي:

الشكل رقم (١) محددات الاستقرار المالي للبنوك التجارية
إعداد الباحثة

١/٦/٨/١ إتفاقية بازل III ودورها في تعزيز الاستقرار المالي في البنوك التجارية

للحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي أسهمت اتفاقية بازل I في دعم الاستقرار المالي للبنوك والمساعدة في تنظيم عمليات الرقابة علي البنوك واكنها لم تجد قبولاً من قِبل البنوك نتيجة تركيزها علي المخاطر الائتمانية، وأُصدرت اتفاقية بازل II وأيضاً أثبت فشل الاتفاقية في مواجهة الأزمات وحماية البنوك، وهذا ما أظهرته الأزمة المالية

العالمية 2008 وإفلاس العديد من البنوك، مما أدي بلجنة بازل إلي إجراء تعديلات شاملة في إطار اتفاقية بازل III والتي تلتزم بإعطاء حماية أكبر للبنوك وتحقيق استقرار المالي للقطاع البنكي.

تتكون بازل III من ثلاث ركائز، وهي الإشراف على رأس المال وتنظيم السوق والإفصاح عن المعلومات في النظام التنظيمي لبازل III، فإن الجوهر هو الإشراف على رأس المال، والذي له تأثيرات هائلة على عمل البنوك. تتطلب رؤية رأس المال الفائقة من البنوك الاحتفاظ برأس مال يتوافق مع المخاطر في الأعمال البنكية، مثل مخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية (Horvath & Weill 2014; Tran & Nguyen 2016; Lee & Hsieh, 2013; Abbas & Aziz 2019).

وأشار عريس (٢٠١٧) أن اتفاقية بازل III تهدف إلي زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي وتحمل الخسائر وتجاوز الاختلالات والعمل على تدعيم السلامة المالية للبنوك من خلال ما يلي:

- زيادة قدرة البنوك على امتصاص الصدمات
- تعزيز سيولة البنوك
- توسيع تغطية المخاطر وتحسين نوعية رأس مال البنك
- الحد من توسع منح القروض ومخاطرها
- التقليل من المخاطر النظامية

٧/٨/١ مقاييس الاستقرار المالي

هنالك العديد من المؤشرات لقياس الاستقرار المالي والمصرفي على مستوى المؤسسات المالية والمصرفية وذلك

للتنبؤ بالتعثر المصرفي للنظام المصرفي سواء بتوقع الخسائر أو الاحتياط والتقليل من المخاطر وتحقيق السلامة المصرفية للبنوك وسيتم عرض اهم هذه المقاييس وهي:

مقياس Roy Z-score

يعتمد مؤشر الاستقرار Roy z-score على معيار قياسي للسلامة المالية لمجموعة من المؤسسات المالية المختلفة، يعتبر هذا النموذج أفضل قياس لاستقرار البنك، لأنه يفيد في معرفة ما إذا كان البنك سيواجه حالة إعسار مالي، بينما المؤشرات الأخرى تقيس مدى مواجهة البنك لمشكلة السيولة. من المعروف أن الإعسار المالي أشد وأخطر من أزمة السيولة، لأنه يعني أن قيمة أصول البنك أقل من التزاماته، مما يدل على أن البنك على خطوة من الإفلاس. في حين أن أزمة السيولة قد تعني عدم القدرة الحالية على الوفاء بالالتزامات بأقل تكلفة، حيث قد يضطر البنك إلى التخلص من أصوله بأقل من قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى خسائر جسيمة. (Karim et al., 2019) ، (Chiaramonte et al., 2021).

كما تتيح درجة Z-Score طريقة سهلة ومباشرة لتفسير السلامة المالية للقطاع البنكي، مما يؤكد قدرة البنك على مواجهة المخاطر برأس المال والربح الوقائي الذي تمتلكه المؤسسة البنكية (Sargu & Roman, 2013).

٨/٨/١ كيفية حساب مؤشر الاستقرار المالي Z-Roy Score

يتم حساب هذا المؤشر عن طريق إضافة معدل العائد على أصول البنك ROA إلى نسبة حقوق الملكية لإجمالي

الأصول E/A، ثم قسمة الناتج على قيمة الانحراف المعياري للعائد على الأصول ($\boldsymbol{\sigma}\ ROA$).

$$\mathbf{Z} = \frac{\mathbf{ROA}\ +\ \mathbf{E/A}}{\boldsymbol{\sigma}\ \boldsymbol{ROA}}$$

حيث أن:

- ROA: تمثل العائد على الأصول.
- E/A: تمثل نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول.
- $\boldsymbol{\sigma}\ ROA$: تمثل قيمة الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول.(Beck et al., 2012; Hsieh et al., 2013)

وبهذا فإن هذا المؤشر يقيس مدى استقرار البنك، ومنه فإنه يشير إلى البعد عن الإفلاس. وهكذا فإن قيمة Z المرتفعة تدل على أن البنك أقل احتمالية للتعرض للإفلاس، حيث إن ارتفاع قيمة المعادلة، يقابله انخفاض لمخاطر الفشل والإعسار، وانخفاض قيمة المعادلة يعني ارتفاع في احتمال الإعسار.Karim et al., (2019)

حيث يتم حساب هذا المقياس على أنه مجموع نسبة رأس المال إلى الأصول والعائد على الأصول (ROA) مقسومًا على الانحراف المعياري لـ ROA. تشير درجة Z العالية إلى احتمال أقل للإفلاس، وبالتالي المزيد من الاستقرار (Degl´Innocenti et al., 2018)، Laeven & (Levine, 2009).

كما يمكن الاعتماد على القيمة المطلقة للمؤشر أو أخذ اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المطلقة للمؤشر، والبنك الذي يحصل على قيمة أعلي يكون أكثر استقرار. ستعتمد الباحثة في الدراسة التطبيقية على Roy Z-Score لقياس الاستقرار المالي.

٩/١ الدراسة التطبيقية

١/٩/١ متغيرات الدراسة وأدوات القياس:

يمكن للباحثة عرض متغيرات الدراسة وأدوات قياسها لأغراض تحليل العلاقة بين المتغيرات على النحو التالي:

١/١/٩/١: المتغير المستقل للدراسة (الافصاح عن مخاطر السيولة):

يتمثل المتغير المستقل محل الاهتمام بالبحث في مستوى الافصاح عن مخاطر السيولة، ويقاس هذا المتغير بقسمة عدد بنود الإفصاح الفعلية عن مخاطر السيولة على عدد بنود الإفصاح المعيارية عن مخاطر السيولة ، ويتم تحديد تلك الإفصاحات بناءا على ما عرضته الباحثة من متطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك وفقاً لكلٍ من البنك المركزي والمعيار الدولي رقم ٧ بعنوان (الأدوات المالية: الإفصاحات) ومقررات لجنه بازل المصرفية، ثم قامت الباحثة بإعداد مؤشر للإفصاح عن مخاطر السيولة لقياس مستوي الإفصاح عن مخاطر السيولة، وذلك بالإعتماد علي عدد من المؤشرات التي استخدمتها بعض الدراسات السابقة مثل (عز الدين، ٢٠١٧؛ اسماعيل، ٢٠٢٢؛ قلبة، ٢٠١٩؛ Al-Biolon et al.,2017 ؛ Maghzom et al.,2016 ؛Elamer et al.,2019)، وكل من متطلبات الإفصاح عن المخاطر وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي، وفقاً لمقررات بازل III.

ويتم قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر بعدد العناصر التي تم الإفصاح عنها إلى إجمالي عناصر مؤشر

الإفصاح، حيث أن كل عنصر من عناصر الإفصاح سيأخذ القيمة (١) في حالة وجودة أو (٠) في حالة عدم وجودة.

ويحتوي مؤشر الإفصاح عن المخاطر على ١١ بند يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول (١) بنود الإفصاح عن مخاطر السيولة	
X1	الإفصاح عن التعرض لخطر السيولة وكيف ينشأ.
X2	إدارة مخاطر السيولة (الأهداف والسياسات والعمليات).
X3	التغيرات الناتجة عن التعرض لمخاطر السيولة، وقياس المخاطر.
X4	منهج التمويل.
X5	خطط التمويل الطارئة في أوقات الأزمات.
X6	التدفقات النقدية غير المشتقة.
X7	النماذج المستخدمة في قياس مخاطر السيولة.
X8	تحليل بتواريخ استحقاق الالتزامات المالية لغير المشتقات.
X9	تحليل بتواريخ استحقاق الالتزامات المالية المشتقة.
X10	تحليل استحقاق الالتزامات خارج الميزانية والأدوات المالية الأخرى بدون تاريخ استحقاق محدد تعاقدياً (على سبيل المثال، الضمانات المالية).
X11	افصاحات لمساعدة المستخدمين على فهم مخاطر السيولة.

٢/١/٩/١: المتغير التابع للدراسة:

يتمثل المتغير التابع للبحث في الاستقرار المالي ويمكن قياسه بمجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية والتي تتمثل في الآتي:

- معدل العائد على الأصول (ROA) ويساوي صافي الدخل مقسوما على اجمالي الأصول؛
- نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول (E/A) وتساوي اجمالي حقوق الملكية مقسوماً على اجمالي أصول البنك؛

- الانحراف المعياري لمعدلات العائد على الأصول (σ ROA) وهي عبارة عن حساب الانحراف المعياري لكل بنك على حدة لكل سلسلة زمنية ٣ سنوات؛
- مؤشر Z ويساوي مجموع كلٍ من معدل العائد على الأصول ونسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول مقسومة على الانحراف المعياري لمعدلات العائد على الأصول.

٣/١/٩/١: المتغيرات الضابطة للعلاقة:

يتم وضع هذه المتغيرات الضابطة (Control Variables) لتحييد أثر المستقل على التابع والتحكم في بعض العوامل المتعلقة بطبيعة المنشأة والتي من المحتمل أن تؤثر على المتغير التابع، وتتمثل أهم هذه المتغيرات الضابطة في كلٍ من:

المتغير	الرمز	التفسير
الحجم	**SIZE**	لوغاريتم القيمة الدفترية لإجمالي الأصول.
معدل التضخم	**Inf.**	متاح بتقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي المصري.

٢/٩/١ نموذج تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة

نموذج اختبار الفرض الاحصائي للبحث:

يتنبأ بتحليل أثر مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة باستخدام المؤشر المقترح على الاستقرار المالي. ومن ثم يمكن للباحثة صياغة النموذج الاحصائي لاختبار الفرض على الشكل التالي:

$$ROA = \beta0 + \beta1\ DL_Liq + \beta2\ SIZE + \beta3\ Inf. + \varepsilon \ldots\ldots (1\text{-}1)$$

$$E/A = \beta0 + \beta1\ DL_\ Liq + \beta2\ SIZE + \beta3\ Inf. + \ldots\ldots\ldots (1\text{-}2)$$

$$\sigma\ ROA = \beta0 + \beta1\ DL_\ Liq + \beta2\ SIZE + \beta3\ Inf. + \varepsilon \ldots\ldots (1\text{-}3)$$

$$Z = \beta0 + \beta1\ DL_\ Liq + \beta2\ SIZE + \beta3\ Inf. + \varepsilon \ldots\ldots\ldots\ldots (1\text{-}4)$$

٣/٩/١ نتيجة الدراسة التطبيقية

نتيجة اختبار الفرض الاحصائى للبحث:

يتنبأ بتحليل أثر مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة على الاستقرار المالي. وبالتالي، لتحليل هذه العلاقة قامت الباحثة بتشغيل نموذج اختبار الفرض واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفرض تم التوصل الى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٢-١).

يتبين للباحثة من خلال النتائج المعروضة بالجدول الانخفاض النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٣٠,٢٪، ٢٢,٧٪، ١,١٪، ٥,٨٪ لكل من معدل العائد على الأصول، ونسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول، والانحراف المعياري لمعدلات العائد على الأصول ومؤشر Z على التوالي، وهو ما يشير الى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية للبحث يمكنها تفسير التباين الكلي في الاستقرار المالي بنسبة ٣٠,٢٪، ٢٢,٧٪، ١,١٪، ٥,٨٪ لكل من معدل العائد على الأصول، ونسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول، والانحراف المعياري لمعدلات العائد على الأصول ومؤشر Z على التوالي. وبالتالي، فان نموذج اختبار الفرض يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

ويتبين من نتائج العمود الأول (Panel A) معنوية المتغير المستقل DL_Liq الخاص بالإفصاح عن مخاطر السيولة حيث أن (t-stat.= 3.116 > 2; Sig.= 0.003 < 0.05)، ومن ثم يتبين أن الإفصاح عن مخاطر السيولة له تأثير طردي معنوي على الاستقرار المالي باستخدام معدل

العائد على الأصول، أي أن زيادة مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة سيؤدي الى زيادة معدلات العائد على الأصول للبنوك الموجودة بعينة الدراسة. وعلاوة على ذلك، يتضح معنوية المتغير الرقابي الخاص بالحجم ويحمل اشارة طردية أي أن زيادة الحجم تؤدي الى زيادة معدلات العائد على الأصول للبنوك المدرجة بعينة الدراسة.

جدول رقم (١-٢): نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثاني للدراسة

	Panel (A) Dependent Variable (ROA)			Panel (B) Dependent Variable (E/A)			Panel (C) Dependent Variable (σROA)			Panel (D) Dependent Variable (Z)		
	B (Stand.)	t-stat.	Sig.	β (Stand.)	t-stat.	Sig.	β (Stand.)	t-stat.	Sig.	β (Stand.)	t-stat.	Sig.
DL_Liq.	0.388	3.116	0.003	0.323	2.470	0.017	-0.027	-0.181	0.857	0.118	0.819	0.417
Size	0.265	2.119	0.039	0.164	1.249	0.217	-0.016	-0.105	0.917	-0.115	-0.793	0.432
Inf.	0.141	1.202	0.235	-0.226	-1.824	0.074	0.099	0.712	0.480	-0.209	-1.534	0.131
N	55			55			55			55		
F-value	7.348			4.995			0.198			1.050		
VIF (MAX)	1.140			1.140			1.140			1.140		
R2	30.2%			22.7%			1.1%			5.8%		

وفيما يتعلق بنتائج العمود الثاني (Panel B) معنوية المتغير المستقل DL_Liq الخاص بالإفصاح عن مخاطر السيولة حيث أن (t-stat.= 2.470 > 2; Sig.= 0.017 < 0.05)، ومن ثم يتبين أن الإفصاح عن مخاطر السيولة له تأثير طردي معنوي على الاستقرار المالي باستخدام نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول، أي أن زيادة مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة سيؤدي الى زيادة نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول للبنوك الموجودة بعينة الدراسة. كما يتضح عدم معنوية أي متغير من المتغيرات الرقابية الخاصة بالحجم ومعدلات التضخم.

وفي العمود الثالث (Panel C) يتضح عدم معنوية المتغير المستقل DL_Liq الخاص بالإفصاح عن مخاطر السيولة حيث أن (t-stat.= -0.181 < 2; Sig.= 0.857 > 0.05)، ومن ثم يتبين أن الإفصاح عن مخاطر السيولة ليس له أي تأثير معنوي على الاستقرار المالي باستخدام الانحراف المعياري لمعدلات العائد على الأصول، أي أن زيادة مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة لن يؤدي الى زيادة أو نقص الانحراف المعياري لمعدلات العائد على الأصول للبنوك الموجودة بعينة الدراسة. كما يتضح عدم معنوية أي متغير من المتغيرات الرقابية الخاصة بالحجم ومعدلات التضخم، والجدير بالذكر انخفاض مستوى جودة هذا النموذج الى حد كبير حيث أن قوته التفسيرية تبلغ ١,١٪، ومن ثم قد يكون النموذج معيباً مما قد يفتح باباً للدراسات المستقبلية لتطوير هذا النموذج واختبار العلاقة من جديد.

وأخيراً، توضح نتائج العمود الرابع (Panel C) عدم معنوية المتغير المستقل DL_Liq الخاص بالإفصاح عن مخاطر السيولة حيث أن (t-stat.= 0.819 < 2; Sig.= 0.417 > 0.05)، ومن ثم يتبين أن الإفصاح عن مخاطر السيولة ليس له أي تأثير معنوي على الاستقرار المالي باستخدام مؤشر Z، أي أن زيادة مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة لن يؤدي الى زيادة أو نقص مؤشر Z للبنوك الموجودة بعينة الدراسة. كما يتضح عدم معنوية أي متغير من المتغيرات الرقابية الخاصة بالحجم ومعدلات التضخم، والجدير بالذكر انخفاض مستوى جودة هذا النموذج الى حد كبير حيث أن قوته التفسيرية تبلغ ٥,٨٪، ومن ثم قد يكون النموذج معيباً مما قد يفتح باباً للدراسات المستقبلية لتطوير هذا النموذج واختبار العلاقة من جديد.

والجدير بالذكر أن الباحثة لم تواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 1.140). وبشكل عام، تشير تلك النتائج الى أن رفع مستويات الإفصاح عن مخاطر السيولة تؤثر جزئياً على الاستقرار المالي. وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحثة قبول الفرض البديل الثاني للدراسة جزئياً ورفض الفرض العدم للدراسة على النحو التالي: يوجد تأثير طردي معنوي للإفصاح عن مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك المدرجة بعينة الدراسة.

١٠/١ قائمة المراجع

١/١٠/١ المراجع باللغة العربية

- اسماعيل، نادرة علي، " أثر الإفصاح عن المخاطر المالية علي قيمة البنك: بالتطبيق علي البنوك المقيدة بالبورصة المصرية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٢٢.
- البنك المركزي المصري، ٢٠٠٨، "قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس"، المعتمدة من مجلس إدارة **البنك المركزي المصري** بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ ديسمبر.
- سليمان، أسماء سليمان عبدالحميد (٢٠٢٠)."قياس الاستقرار المالي للبنوك العربية: دراسة مقارنة"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالاسماعلية، جامعة قناة السويس، مجلد ١١ ، عدد ٤ ، ص ص ١٠٨٩ ـ ١١١٨ .
- عريس. عمار & ,مجدوب بحوصي. (٢٠١٧). تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي Al . **Bashaer Economic Journal**, 3(1).

- عز الدين، ياسمين عبدالوهاب السيد، "أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠١٧.
- قلبه، عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن، "القياس والإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني في البنوك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل - دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٩.
- قندوز، عبد الكريم. خليل، سائد. سراج، عبدالله، (٢٠٢٢) " محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية"، **صندوق النقد العربي**، معهد التدريب وبناء القدرات، العدد١١.
- محمد، مرابط والياس، حناش (٢٠٢٠). "تشخيص محددات الاستقرار المالى فى المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الاسلامية العربية باستخدام نماذج البانل"، **مجلة مجاميع – المعرفة**، مجلد ٦، عدد ٢، ص ص ٢٢٤ – ٢٢٨.

٢/١٠/١ المراجع باللغة الإنجليزية

- Abaidoo, R., Agyapong, E. K., & Boateng, K. F. (2021). Stability in the banking industry and commodity price volatility: perspective from developing economies. **Journal of Economic and Administrative Sciences**.
- Abbas, F., S. Iqbal, and B. Aziz. 2019. The impact of bank capital, bank liquidity and credit risk on profitability in postcrisis period: A comparative study of US and Asia. **Cogent Economics & Finance** 7 (1):1605683. doi:10.1080/23322039.2019.1605683.
- Ahamed, F. (2021). Determinants of liquidity risk in the commercial banks in Bangladesh. **European Journal of Business and Management Research**, 6(1), 164-169.

- Al - Maghzom,Abdullah & Hussainey,Khaled,and Doaa Aly . " Value relevance of voluntary risk disclosure levels : Evidence from Saudi banks ", **Journal of Accounting and Taxation** , 2016 , Vol . 8 , No. 1
- Al Salamat, W. and Al-Kharouf, S. (2021).”The Determinants of Financial Stability: Evidence from Jordan", **International Journal of Business and Social Science**”, e Vol. 12 • No. 1, PP 25-35.
- Basel committee on Banking Supervision, (2016),"piller3 Disclosure requirements consolidated and enhanced framework , **Basel**, March.
- Basel committee on Banking Supervision, (2019),"Disclosure requirements liquidity, **Basel**, September.
- Basel committee on Banking Supervision, Basel III, (2010), "A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems", Basel Committee on Banking Supervision ،“ Bank for International Settlements, December (rev June 2011).
- Beck, T., Büyükkarabacak, B., Rioja, F. K. & Valev, N. T. (2012). Who Gets the Credit? And Does It Matter? Household vs. Firm Lending across Countries.B.E. **Journal of Macroeconomics**, 12(1), 1–46.
- Biolon, Jocelyn M. &Sarah Mae D. Gambong& Virgilio III G. Ocoy& Phix Kevin B. Quibal& Joel B. Tan.," Compliance Scorecard on Financial Risk Management Disclosure (IFRS 7): Evidences among Publicly-Listed Banks in the Philippines", **Available at SSRN Electronic Journal,**2017 **DOI: 10.2139/ssrn.2992243.**
- Chiaramonte, L., Dreassi, A., Girardone, C. & Pisera, S. (2021). Do ESG Strategies Enhance Bank Stability During Financial Turmoil? Evidence from Europe. **The**

European Journal of Finance, 28(12), 1173–1211. https://doi.org/10.1080/1351847X.2021.1964556.

- Degl´Innocenti, M., Grant, K., Ševic, A. & Tzeremes, N. (2018). Financial Stability, Competitiveness and Banks´ Innovation Capacity: Evidence from the Global Financial Crisis. **International Review of Financial Analysis**, 59(C), 35–46.
- Diaconu, L. and Oanea, D. (2015).” Determinants of bank’s stability. Evidence from CreditCoop”, **Procedia Economics and Finance**, Vol. 32, PP488 – 495
- Drehmann, M. and Nikolaou, K. (2009), “Funding liquidity risk: definition and measurement”, **Working Paper Series** (No. 1024), **European Central Bank**.
- Elamer, A. A., Ntim, C. G., Abdou, H. A., Zalata, A. M., & Elmagrhi, M “The impact of multi-layer governance on bank risk disclosure in emerging markets: the case of Middle East and North Africa”, **Accounting Forum,** 2019,43:2, 246-281.
- Horvath, R., J. Seidler, and L. Weill. 2014. Bank capital and liquidity creation: Granger causality evidence. **Journal of Financial Services Research** 45:314–61. doi:10.1007/s10693-013-0164-4.
- Hsieh, M.-F., Chen, P.-F., Lee, C.-C., Yang, S.-J., 2013. How does diversification impact bank stability? the role of globalization, regulations, and governance environments. Asia-Pac J. Financ St. Article first published online: 16 OCT 2013 http://dx.doi.org/10.1111/ajfs.12032.
- Karim, N. A., Alhabshi, S. M. S. J., Kassim, S. & Haron, R. (2019). Critical Review of Bank Stability Measures in Selected Countries with Dual Banking System. **Revista Publicando**, 6(19), 118–31.
- Laeven, L. & Levine, R. (2009). Bank Governance, Regulation and Risk Taking. **Journal of Financial Econometrics**, 93(2), 259–75.

- Lee, C. C., and M. F. Hsieh. 2013. The impact of bank capital on profitability and risk in Asian banking. **Journal of International Money and Finance** 32:251–81. doi:10.1016/j.jimonfin.2012.04.013.
- Pham, T., Dao, L. & Nguyen, V. (2021)." The determinants of bank's stability: a system GMM panel analysis", **Cogent Business & Management**, Volume 8, Issue 1, PP1-18.
- Sargu, A. C. & Roman, A. (2013). A Cross-Country Analysis of the Banks' Financial Soundness: The Case of the CEE-3 Countries. **Annals of Faculty of Economics** 1(1), 357–67.
- Tran, V. T., C. T. Lin, and H. Nguyen. 2016. Liquidity creation, regulatory capital, and bank profitability. **International Review of Financial Analysis** 48:98–109. doi:10.1016/j.irfa.2016.09.010.
- Vento, Gianfranco A., and Pasquale La Ganga. "Bank liquidity risk management and supervision: which lessons from recent market turmoil." **Journal of Money, Investment and Banking** 10.10 (2009): 78-125.